الفوضوية عن زعمائها

انتشرت الفوضوية انتشاراً هائلاً في جميع الممالك المتمدنة تقريباً كأنها اصبحت نتيجة لازمة لهذا الوسط . وهذا هو رأي ماكس نوردو العالم الالماني حيث قال ما معناهُ : ان قيود مدنيتنا قد كثرت واشتدت وصار حملها ثقيلاً على الاعصاب التي لم تتعودها من قبلُ . فان الانسان المدني مضطر اليوم الى اجهاد دماغهِ واعصابهِ الى ما فوق طاقتهما لان الوسط الذي يعيش فيهِ يتطلب ذلك . وليس الذين يثورون ضد قوانين الزواج والملكية والحكومة الاَّ افراداً منحطين ضعفاء لم تقوَ اعصابهم على تحمُّل اعباء المدنية الحاضرة وهمومها الكثيرة ومشاغلها الجمة . فهم لذلك يطلبون الانفكاك والانطلاق الى ما تدفعهم اليهِ اهواؤهم وشهواتهم . فينقمون على المدنية قيودها ويوسمونها تحقيراً وذمًّا . وما الفوضويون الاَّ فئة من هذه الفئات الضعيفة

كذا يقول ماكس نوردو ولكننا نخطيء اذا اعتمدنا عدو المدى . لهذا عوَّلنا في كتابة هذه المقالة على زعيم الفوضوية ومؤسسها الاكبر : باكونين

ولد باكونين سنة ١٨١٤ من عائلة شريفة في روسيا . وذهب سنة ١٨٤٧ الى فرنسا وقابل فيها برودون زعيم الاشتراكية في ذلك الوقت وكان قد قرأ كتبهُ وتأثر بتعاليمهِ . وعاد الى روسيا وحاول نشر بعض هذه التعاليم فقُبض عليهِ ونُفي الى سيبيريا . فبقي في سجونها الى ان تمكن من الفرار الى لندن سنة ١٨٦٠ وصار يتنقل بين فرنسا وانجلترا يدرس حالة العمَّال ويدخل مجامعهم . وذهب الى ليون سنة ١٨٧٢ وحاول استثمار العمال الى ثورة ولكنهُ لم يفلح . ولما عُقد مؤتمر العمال في لاهاي ذهب اليهِ وعارض كارل ماكس في الاشتراكية طالباً من العمال رفضها واحتضان الفوضوية . فأبى المؤتمرون واخرجوهُ من المؤتمر . وتوفي سنة ١٨٧٦ ولم يكتب غير كتاب واحد عن الفوضوية سماهُ الله والحكومة

ومن اقوالهِ « ان حرية الانسان تنحصر في اطاعة نواميس الطبيعة التي يعرفها هو نفسهُ ويشعر بوجودها » . وهو يدعو الى الغاء الاديان الحاضرة والتدين بالعلم وحقائقهِ كما يدعو الى الغاء الزواج والارث

وقد تبعهُ في مذهبهِ البرنس كروبتكين وهو من امراء روسيا المشهورين وما زال حيًّا يرزق يكتب ويخطب ويعلِّم ويؤلِّف ويعدُّ من كبار المختارين العمرانيين يعتدُّ بارائهِ في البيولوجيا والعمران والفلسفة . اذا كتب تهافتت الطبقة الراقية في اوربا واميركا على قراءة

مايكتبهُ وترجمتهِ وحياتهُ تماثل في وقائعها حياة باكونين فقد حاول نشر الفوضوية في روسيا فدرى بهِ الجواسيس وافشوا امرهُ للحكومة فنفي الى سيبيريا ففرَّ منها الى منشوريا وسافر الى لندن ثم انتقل الى باريس . وسنة ١٨٨٣ اشتبك هو وجوتيه في فتنة ليون فحركا وسجنا

هذان الرجلان هما عمدوا الفوضوية وبنيانها المبشران بها . وللفوضويين الآن جرائد في كل العواصم الاوربية الكبرى نقريباً . واليك خلاصة تعاليمهم والاعتراض عليها

١ — الغاء الملكية

اهم ما يطلبهُ الفوضويون هو الغاء قوانين الملكية وجعل الناس متساوين في امتلاك ثروة البلاد . فلا يجوز لاحد بذلك ان يمتلك ارضاً او بيتاً او آلة او اثاثاً بل يجب ان تكون كل هذه الاشياء شائعة بين سكان البلد الواحد يشتغلون معاً متحدين موجهين كل مقاصدهم الى راحة المجتمع ورفاهيتهِ . فهم يقولون ان قوانين الملكية تفصل الناس الآن الى شطرين متضادين في المصلحة . الاغنياء والفقراء . او المالكين والمأجورين . فالغني يحتكر خيرات البلاد هو واولادهُ وربما زادت عن مطاليبهِ فيصرفها في غير وجوهها النافعة فيضرُّ بذلك نفسهُ وغيرهُ . والفقير يتذلل للغني فيتملَّق ويخاتل ويحقد ويجرم ويجوع ويتألم . ولا علاج لهذه الحالة الاَّ بالغاء حق الامتلاك وجعل العالم مشاعاً لكل من يشتغل فيهِ . وقد قيل ان الناس مفطورون على الاثرة فهم لذلك لا يطيقون التساوي ولكن هذا خطأ لان الاثرة فيهم عادة اعتادوها لا فطرة ولدوا بها . ألا ترى ان اعز شيء لدى الانسان هو الهواء ومع ذلك لا يميل الى الاستئثار بهِ لانهُ لم تتعود ذلك . ومن منا يريد الآن ان يشتري طريقاً عمومياً او منتزهاً شائعاً او عبداً او جسراً ؟ كل هذه الاشياء كانت ممتلكات يمتلكها الافراد قبلاً ويتفاخرون بها وها هي قد صارت ملكاً مشاعاً لكل الناس . ويستدلون بذلك على ان امتلاك هذه الاشياء كان مجرد عادة اقلع عنها الناس لا فطرة غريزية فيهم . فما جرى في هذه الاشياء يمكن ان يجري اليوم في بقية المملوكات

٢ — الغاء الحكومة

قال باكونين في كتابهِ المذكور آنفاً : « الحكومة مضرة لانها قد تظن الدجال عالماً والعالم دجالاً ولانها تقسم الناس الى شطرين : اسياد وعبيد »

وقال « اذا فرضنا ان طائفة من العلماء الخبيرين تسلمت ازمة الحكومة فانهُ لا تمضي مدة طويلة على هؤلاء العلماء حتى ينسوا بطبيعة مركزهم المهمة التي يقومون بها ويعملوا على صيرورة المحكومين جهلاء حتى يتمكنوا من الحكم الدائم عليهم »

وقال ايضاً في الحض على رفض الحكومة : « لنفرض ان جمعية مؤلفة من العلماء الاعلام الذين استقصوا العلوم الى آخرها تسيطرت على الناس في هيئة حكومة واشترعت لهم مدفوعة الى ذلك بكل دوافع الذمة والعدل والشرف . اقول اني اعتبر شرائعهم ظلماً واجحافاً لان جميع ما نعرفهُ من العلوم اليوم ليس في كيتهِ الاَّ البداية فيما لا نهاية لهُ فهي ناقصة بطبعها وستظل كذلك . وكل حكومة تبنى على مبادىء هذه العلوم تكون بالطبع ناقصة وبالتالي جائرة »

وقال « ان ما قلتهُ عن فرض حكومة مؤلفة من العلماء اقولهُ ايضاً عن المجالس النموذجية التي يتجدد انتخابها كل بضع سنوات لان هذه النظام ينشيء طبقة مخصصة للسياسة تبذل كل مجهوداتها للتغرير بالامة لتحظى هي بالمناصب العالية وتقنن القوانين التي تستفيد بها كما هو حاصل الآن في سويسرا او الولايات المتحدة »

وقال ايضاً « كون العلم صحيحاً لا يعني ان العالم امين . فاذا استشرنا الطبيب عن صحتنا واشار علينا بعلاج ما لا يجب ان يكون لهُ حق اجبارنا على سماع اشارتهِ والعمل بها بل يجب ان يكون لنا حق الاختيار في قبولها ورفضها »

ويقول الفوضويون ان الناس لايحتاجون الى الحكومة في نظام فوضوي لانهم سينالون كل حاجاتهم واذا بقي فيهم من هو شرير بطبيعتهِ عومل معاملة المريض او الكلاب الكلبي . ويستدلون على قلة الجرائم كنتيجة لازمة لتقسيم الثروة بالتساوي بما حصل في باريس تحت الحكومة المؤقتة سنة ١٨٧٠ عند الحصار الالماني . فان الثروة قسمت بين السكان وانتفت الجرائم تقريباً وصار العلماء يخطبون على منابر الكنائس وكانت الحكومة شبه اشتراكية

ولقد تألفت جمعيات فوضوية لكنها عاشت قليلاً من الزمن ثم ارفضت في نهايتهِ . فاخذ اعداء الفوضويين ذلك دليلاً على عدم نجاح الفوضوية كنظام عمراني للمجتمع الانساني ويعلل الفوضويون ذلك برخص المصنوعات التي تصنع خارج جمعياتهم وغلائها بينهم . لانهُ ليس بينهم طبقة غنية تستغل الطبقات الفقيرة كما هو حادث في نظامنا الحاضر . وليبان ذلك نفرض ان معملين في بلدة واحدة عمال احدهما من الانجليز وعمال الآخر من الزنوج . فيكون افلاس الاول محققاً لأن صاحبهُ لا يمكنهُ ان يستغل العمال الانجليز بقدر ما يستغل صاحب المعمل الآخر عمالهُ الزنوج . فافلاس الجمعيات الفوضوية ناشيء عن عدم استغلال العمال الفوضويين واستغلالهم خارجاً عنهم

٣ — اعتراضات على الفوضوية

تتلخص اغراض الفوضويين كما انهما في ثلاث اشياء :

اولاً : الغاء الحكومة الحسية كالبوليس والمحالس النيابية والقضاء وما الى ذلك

ثانياً : الغاء الحكومة المعنوية كالدين والرأي العام والآداب وما الى ذلك

ثالثاً : مكافأة الناس بالمساواة بصرف النظر عن كفاءتهم

فاعتراضنا على غرضهم الاول ان الحكومة ضرورية تطلبها طبيعة الانسان الاجتماعية بدليل انهُ ليس في الجمعيات البشرية الحاضرة او الماضية جمعية واحدة انشئت بلا حكومة . وبدليل وجود الطبائع الشاذة الناشزة في كل وقت مهما تغيرت الاحوال كالمجرمين والمرضى والضعاف كما ثبت ذلك بيولوجيًّا . وهؤلاء جميعهم يحتاجون الى العقاب والرعاية او الحراسة . وذلك لا يكون الا بايجاد حكومة ما تنظر في شؤونهم . وبدليل انقسام كل جمعية بشرية الى اكثرية واقلية وضرورة خضوع الثانية للاولى . نعم ان كل فرد يمكنهُ ان ينفرد ويعيش مستقلاً عن حكم الاكثرية وسيقى الناس من يفعل ذلك الآن ولكنهُ يعيش عيشة وحشية همجية لا يرضى بها فوضوي عاقل . وحكم الاكثرية ليس من الهيئات التي لا يعتد بها . فانها تحكمنا في لباسنا وزيجتنا ومعيشتنا وآدابنا . ومن منا يستطيع ان يمشي بطربوش بلا زر او يجابهُ الجمهور مع خليلتهِ مهما اعتقد صحة عملهِ

اما عن غرضهم الثاني وهو الغاء الحكومة المعنوية . فيريدون بهِ ان يكون الانسان مستقلاً في اعتقاداتهِ . فيؤمن بما يرى نفسهُ مضطراً للايمان بهِ لا بما يُطلب منهُ ان يجاري غيرهُ فيهِ تزلفاً اليهِ او خشية منهُ . ويتأدب بما يرشدهُ اليهِ طبعهُ لا بما جرى عليهِ الناس ولو كان مخالفاً لطبعهِ او فاسداً في عينيهِ فان في عقل الانسان وغرائزهِ حكمة النوع البشري مجموعة وملخصة . فكما ان الانسان يحسن اذا اطاع قابليتهُ للاكل مثلاً ووقف عند الحدود التي يشعر بغريزتهِ ان الطبيعة فرضتها عليهِ غير مطيع في ذلك اوامر الطبيب فكذلك يحسن اذا خالف العرف واطاع ما يوحيهِ اليهِ عقلهُ وغرائزهُ . ولو صحت مقدماتهم لصحَّت نتائجها ولكنها غير صحيحة واكثر الناس في حاجة الى المرشد والوازع

اما عن غرضهم الثالث وهو مكافأة الناس بالتساوي . فالاعتراض عليهِ ان كفاءات الناس مختلفة . والكفاءة منها يطلب ان يمتاز على غير الكفء . وغاية ما يمكن فعلهُ في هذا الوجهِ هو تضييق الفرجة التي يحدثها بين الناس هذا الامتياز تضييقاً يمنع الاحتجاج بابناء المستقبل بواسطة الغاء الارث في الاملاك ويمنع ايضاً تجمُّع الثروات في فئة صغيرة من الناس بان تمتلك الحكومة موارد الثروة المنتجة كالارض والمناجم

سلامه موسى